خالد تركاوي

تجارة المعدات الطبية في الشرق الأوسط

واقع ومستقبل هذه التجارة أثناء وبعد جائحة كورونا(كوفيد 19)

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS
IDRAK

تجارة المعدات الطبية في الشرق الأوسط

واقع ومستقبل هذه التجارة أثناء وبعد جائحة كورونا(كوفيد 19)

خالد تركاوي

أيار/مايو 2020

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS
IDRAK

مقدمة

يعتبر القطاع الصحي أحد أهم القطاعات التي تضعها الدول في أولوياتها، ويتنافس القادة السياسيين على تأمين برامج فعالة تضمن رعاية صحية مناسبة خصوصاً في وقت الأزمات، وأمام جائحة كورونا بدا أن معظم الدول -بما فيها تلك التي تتمتع بنظام صحي عالي التصنيف- غير قادرة على مواجهة الأزمة بسهولة، مما دفع بالعديد من البلدان لاتخاذ تدابير استثنائية وغير مألوفة.

فالولايات المتحدة الأميركية التي تستورد 21% من إجمالي مستوردات العالم الطبية اضطر ليعلن أنه يعاني من عجز في المستلزمات الطبية، وإيطاليا التي تصدر ما قيمته حوالي 40 مليار دولار من المعدات الطبية في العام الواحد، تشكو مما يمكن اعتباره انهياراً في القطاع الصحي وعجز عن تلبية احتياجات المرضى فيما اعتبر كارثة إنسانية ربما تشكل فارقة في تاريخ البلاد.

هذه الأزمة التي طالت مختلف دول العالم ضربت منطقة الشرق الأوسط أيضاً وبقوة، فإيران كانت وما زالت أكبر مركز انتشار للفيروس في المنطقة ومتهمة بأنها تسببت-عن عمد أو غير عمد- في نقل الوباء إلى معظم دول الشرق الأوسط، كذلك مصر تصنف اليوم كمركز رئيسي لانتشار الفيروس رغم تأخرها في الاعتراف بوجود إصابات، وتركيا ذات الكثافة السكانية العالية التي سرعان ما ارتفعت فيها أرقام الإصابات لتصل إلى أكثر من مئة وعشرين ألف إصابة، كما انتشر الفيروس في كل من دول الخليج وإسرائيل، إضافة للبنان والعراق والأردن وسورية ليعم الوباء المنطقة.

وقد اختلفت إمكانات دول المنطقة في مواجهة الفيروس بحسب قوتها الاقتصادية وبحسب نظامها الصحي وأسلوب الحوكمة المتبع لديها، ففي حالة دولة كلبنان -الذي يشكو من أزمة اقتصادية كبيرة- وجدنا أن الأثار ساءت للغاية مما ضاعف من تبعات الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد، بينما رصدت دول الخليج حزمات تحفيز ضخمة نسبياً لمجابهة الوباء ودعم قطاعها الصحي، أما تركيا فقد ارتكزت على نظام صحي قوي ولديه تجارب مع الأزمات وحاولت الاستفادة من مركزها التجاري في تصدير معدات طبية مصنعة محلياً، وفي مصر وجد الجيش المصري في حجم الطلب الكبير على المعدات الطبية فرصة للاستثمار فانتقل إلى صناعة المطهرات و المعدات الطبية، واستخدمت إسرائيل كل وسيلة ممكنة بما فيها الطرق المحرمة

لتحصيل معدات طبية، ووجدت بعض الأنظمة القمعية الفرصة سانحة لإحكام قبضتها الأمنية عن طريق اتباع نهج معين في تطبيق أساليب الوقاية والعلاج.

تحاول هذه الورقة أن تبحث في تجارة المعدات الطبية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة تلك التي نشأت في ظل انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) وإلى أي حد تُستثمر هذه الأزمة وهذه الصفقات لخدمة توجهات الدولة أو المنظومة الحاكمة، وماهي الأدوات والوسائل التي اتبعت في هذا الجانب.

أولاً: الإنفاق على القطاع الصحي في الشرق الأوسط

تختلف المدارس الاقتصادية في النظر إلى القطاع الصحي هل يكون مدعوماً بالكامل من قبل الدولة أم أنه مضمون جزئياً أو كلياً، الحكومات في الشرق الأوسط تقدم الخدمات الصحية الرئيسية وتسمح أو تساعد في توفير قطاع صحي خاص مساند لها، وبعض الحكومات تمتلك مؤسسات صناعات طبية تصدر الفائض لدول أخرى، وتختلف دول الشرق الأوسط من حيث الإمكانيات فمن بين الدول من يمتلك قدرات مالية ضخمة كما في حالة دول الخليج ومنهم من يمتلك إمكانيات بسيطة كما في حالة لبنان وسورية.

نستطيع بالمجمل أن نصنف دول منطقة الشرق الأوسط وفق تعاملها مع القطاع الصحي وفق: **عدد العاملين** في القطاع **ومستوى الإنفاق** على القطاع إضافة إلى **عدد المنشآت الطبية** وعدة معايير أخرى توضح أهمية القطاع الصحي في الاقتصاد وقدرة الدولة بالتالي على مواجهة الجوائح والكوارث.

الشكل (1) الانفاق على القطاع الصحي في دول الشرق الأوسط للعام 2014

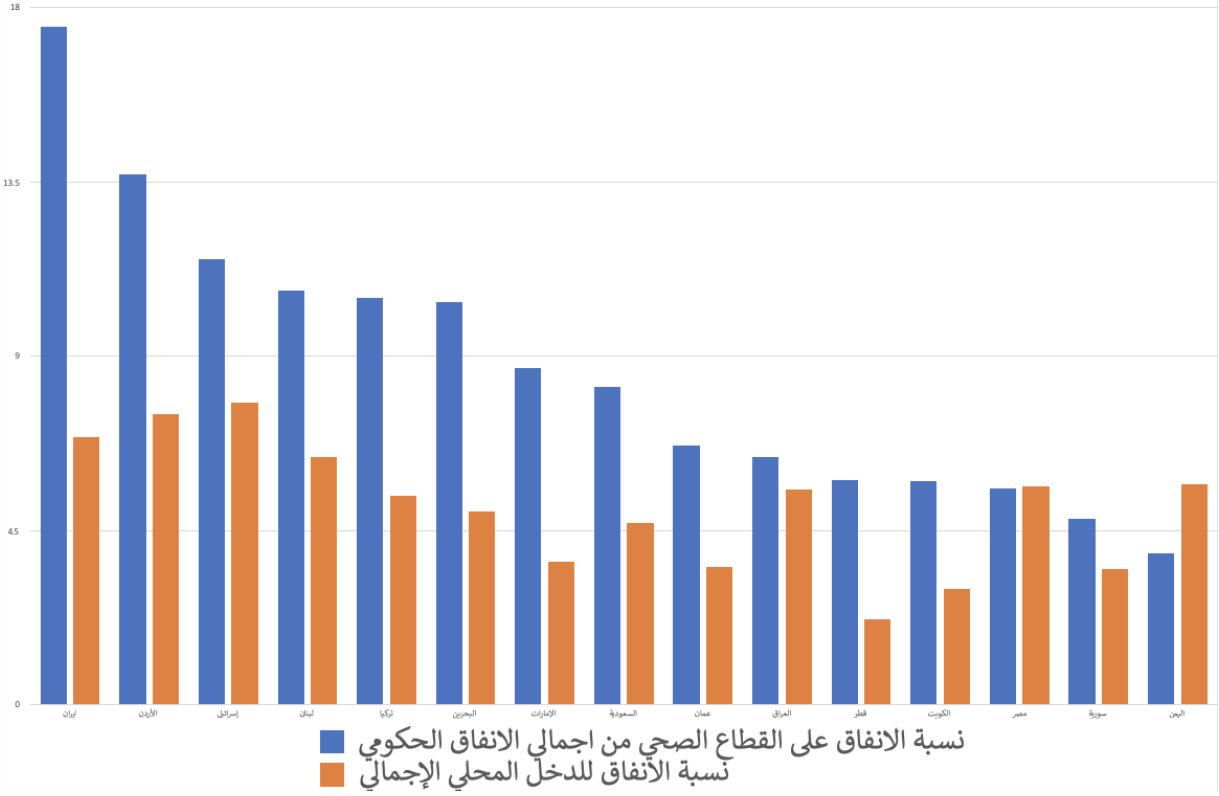

فمن الشكل رقم (1)[1] المستمد من بيانات منظمة الصحة العالمية، نلاحظ أن النظام الصحي في إيران يعتبر متقدماً على بقية النظم الصحية في المنطقة من حيث **الصرف الحكومي وإنفاق الدولة نسبة للناتج المحلي**، فقد عملت إيران على انشاء مؤسسة صحية في كل قرية من قراها البالغ عددها 63 ألف قرية[2]، ويتوفر في إيران 1.5 سرير اضافة لطبيب واحد لكل ألف مواطن ويعتبر توقع العمر نسبياً جيداً إذ يصل إلى 76 سنة ورغم هذا فإن القطاع الصحي في إيران غير متطور تكنلوجياً ولا يمكنه الاستجابة للأوبئة والأزمات ويسوده الفساد بشكل ملحوظ[3].

بالنسبة لإسرائيل فهي تنفق مبالغ مرتفعة نسبياً على القطاع الصحي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على العرب الفلسطينيين، إذ أن نصف الصيادلة من العرب، و17% من الأطباء من العرب و 25% من الكادر التمريضي من العرب أيضاً[4]، ومع ذلك فهي مشهورة باعتداءاتها على الكوادر الطبية الفلسطينية فمثلاً في العام 2009 وحده هناك 455 حادث اعتداء، تمثلت باستهداف الكوادر والمنشآت الصحية وفرض قيود على إيصال الدواء[5].

أما مصر فلا تعتبر من الدول التي تخصص ميزانيات كبيرة نسبياً لقطاع الصحة الذي يوصف بالمتهالك كونه يعاني من تدني جودة الخدمة وارتفاع سعر الدواء[6]، وقد عمدت مصر على تخفيض الإنفاق على القطاع الصحي تباعاً وزاد الاعتماد على القطاع الخاص والمشافي التجارية مرتفعة الكلفة، وصرحت الهيئة العامة للاستعلام أن 50% فقط من المصريين يحصلون على تأمين صحي حكومي[7]، وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية أكدت أنها زادت مخصصات القطاع في ميزانية 2019 -2020 إلى 27.5 مليار جنيه إلا أن ذلك بالكاد يصل إلى 2% من إجمالي الإنفاق الحكومي[8]، مما يجعل القطاع الصحي المصري أمام جملة من المشاكل الراهنة.

وبالنسبة للسعودية فقد أنفقت ما يزيد عن 70 مليار دولار في السنوات الأخيرة لتطوير القطاع الصحي، وخلال جائحة كورونا أعلنت المملكة عن حزمة من 70 مليار

[1] بيانات منظمة الصحة العالمية، الموقع الرسمي: who.org
[2] راجع، وباء كورونا في إيران: واقع القطاع الصحي، المركز العربي للدراسات، نيسان 2020، ص2.
[3] المرجع السابق، ص5.
[4] شمس نيوز، 4 نيسان 2020، https://bit.ly/2zMHg2H
[5] السياسات الإسرائيلية وتداعياتها على القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية، عدنان البرش، جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير، 2017، ص86.
[6] راجع، أزمة قطاع الصحة في مصر، مركز هردو، 2017، https://bit.ly/2y3CcGJ
[7] قطاع الصحة في مصر، هل توجد إرادة لبنائه، كارفان، 2015، https://www.auccaravan.com/?p=3016
[8] موازنة الحكومة المصرية للعام 2019-2020، إندبندنت عربية، https://bit.ly/3dzJOjp

ريال خصص الجزء الأكبر منها لصالح دعم القطاع الصحي وتأمين مستلزماته، وقد وصل ماتم تخصيصه للقطاع الصحي في السعودية عام 2015 إلى 18% من إنفاق الميزانية[9]، كما تعتبر السعودية صاحبة الانفاق الأكبر بين دول الخليج حيث تنفق 48 % من اجمالي انفاق دول الخليج تليها الإمارات ب26%[10]، وغالباً فإن السعودية ستكون صاحبة الانفاق الأكبر خلال 2020 على القطاع الصحي من بين دول المنطقة، وفي موازنة 2020 تعتزم المملكة بناء 35 مشفى حكومي بطاقة تصل إلى أكثر من 1000 سرير وكذلك بناء 25 مشفى عسكري[11].

أما الكويت فقد سعت للاهتمام بالقطاع الصحي عبر تطبيق التقنيات الحديثة، وهي تعمل حالياً على العمل على 19 مشروع صحي مثل مدينة الكويت الصحية ومستشفيات ومراكز توعية إضافة لرفع جودة الخدمات[12] كما خصصت مع بداية أزمة كورونا نصف مليار دينار للصرف على القطاع (حوالي مليار ونصف المليار دولار).

أما تركيا فتعتمد على مزيج من مؤسسات حكومية وخاصة إضافة لمؤسسات مجتمع مدني لمواجهة الأزمات والكوارث وهو ما يخلق تنوعاً جيداً في نظامها الصحي، مستفيدة من تجربة تعامل مع أزمات سابقة عصفت بالبلاد، كما تخصص مبالغ كبيرة لإنشاء مؤسسات طبية ذات جودة عالية تضيف إلى سياحتها سياحة أخرى هي السياحة الطبية، إذ تمتلك تركيا 40 سرير عناية مركزة لكل 100 مواطن وهو مايجعلها الدولة الأولى في المنطقة بل وربما على العالم من حيث عدد وحدات العناية المركزة، التي زادت عددها خلال السنوات الماضية في إطار الاستعداد لأي أزمة مستفيدة من أزمات سابقة مرت بها البلاد.[13]

ورغم الحروب والكوارث والأزمات التي تمر بها بعض دول المنطقة مثل اليمن وسورية، والتي كان من المفترض أن تدفع للاستثمار أكثر في القطاع الصحي، نجد أن هذه الدول تأتي في ذيل القائمة على مستوى الشرق الأوسط والعالم، من حيث الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي، لذا نجد أن منظمة الصحة العالمية حذرت من انفجار الوضع في هذين البلدين تحديداً[14].

[9] راجع العربية نت، 21 اذار 2017، http://ara.tv/4cezx
[10] راجع العربية نت، 20 اذار 2017، http://ara.tv/4cezx
[11] موازنة المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، الموقع الرسمي: https://bit.ly/3dm1uyl
[12] رؤية الكويت الجديدة، الموقع الرسمي، http://www.newkuwait.gov.kw/r5.aspx
[13] وحدة الإحصاءات الطبية التركية، https://bit.ly/3ftlHVh
[14] تصريحات منظمة الصحة العالمية، على موقع سي ان ان عربية، https://cnn.it/3dlkQE6

ثانياً: تجارة المستلزمات الطبية في الشرق الأوسط قبل أزمة كوفيد 19

يعتمد الإنفاق على القطاع الصحي في الشرق الأوسط بشكل رئيسي على الحكومات، حيث تبلغ نسبة الإنفاق الحكومي ما يزيد عن 80% من إجمالي الإنفاق الصحي في معظم الدول، وتعتبر الدول هي المشتري الأول للمنتجات الطبية لصالح شعوبها، كما تمتلك الحكومات في الشرق الأوسط مؤسسات إنتاج دوائية ومراكز علمية بحثية إضافة إلى المشافي و دور الرعايا، إلا أن القطاع الخاص كذلك يلعب دوراً جيداً في عمليات الإنتاج والرعايا.

وبنظرة أقرب لواقع التجارة في المستلزمات الطبية نستطيع أن نلحظ في الشكل رقم (2)[15] أن إسرائيل تعتبر المصدر الأول للسلع الطبية في الشرق الأوسط حيث تصدر مايزيد قيمته عن 7 مليار دولار منها قرابة 4 مليار تجهيزات صيدلانية، اضافة إلى تصديرها لأجهزة وتقنيات متطورة حيث تستثمر اسرائيل كذلك في البحث العلمي بمبالغ كبيرة مما يجعل قدرتها على تطوير القطاع الطبي كبيرة[16]، وتعمل في اسرائيل حالياً قرابة 1500 شركة علمية في مجال العلوم الحيوية والطبية وتصدر اسرائيل تجهيزات الرعاية القلبية والتصوير الرقمي وأجهزة الكشف المبكر إضافة لتطبيقات إلكترونية في المجال الطبي[17] وتسعى اسرائيل لتطوير تجهيزات البرامج الطبية و العمل الطبي عبر الانترنت كما أدخلت مؤخراً ترخيص صناعات دوائية عبر زراعة القنب في اسرائيل وعملت على تصديرها العام الماضي 2019 للمرة الأولى.[18]

تأتي بعدها تركيا التي تمتلك 6000 شركة مصنعة منها 450 شركة كبيرة ومتوسطة، وتتجه منتجات هذه الشركات نحو السوق التركية الواسعة وجزء بسيط منها يتم تصديره ومن أهم المستلزمات المصدرة، أدوات الجراحة الخاصة بطب الأسنان و الجراحة البيطرية وأجهزة الأشعة السينية و مستلزمات التقويم العظمي[19] وتعد رؤية تركيا طموحة في الجانب الصحي حيث تصرف 3% من ناتجها المحلي على البحث و التطوير وتسعى لامتلاك قطاع صحي متقدم يعمل على تصدير 8 مليار دولار من

[15] قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، WTO.org

[16] Healthcare Resource Guide: Israel، export.gov.org

[17] Medical Device & Digital Health in Israel، https://www.export.gov.il/en/Medical.

[18] Israel exports medical cannabis for first time، the jerusalem post، 28 January 2020، https://bit.ly/2WBcocW

[19] Medical devices and supplies in Turkey، https://bit.ly/2SCOtsH

الصناعات الدوائية خلال 2023 وهي تعتمد في هذه الرؤية[20] على سمعة المنتجات الصيدلانية والتجهيزات الطبية المتقدمة على عدد كبير من الدول، وهي تستورد ما يزيد عن 2 مليار مستلزمات صيدلانية.

والأردن الذي يمتلك قطاع صناعات طبية متطور نسبياً يعتمد على كفاءات عمالية وبيئة استثمارية تنافسية حيث يصدر قرابة 720 مليون دولار سنوياً ويستورد ماقيمته 650 مليوناً.

ثم الإمارات والتي رغم تقدم قطاعها الصناعي تعتبر ضعيفة نسبياً بصناعة المستلزمات الطبية، وقد التفتت مؤخراً للأمر فوضعت لها أهداف جريئة بخطة 2030 لانتاج الدواء النوعي والتقنيات الخاصة بالحمض النووي وتقنيات البلازما والطباعة الطبية ثلاثية الأبعاد، وافتتحت لذلك مصنعاً بقيمة 34 مليون دولار[21] بينما تعتبر السعودية هي المستورد الأول للمستلزمات الطبية والدوائية، وتسعى السعودية أن تكون مركزاً لإنتاج الدواء في المنطقة بالشراكة مع القطاع الخاص وتعتمد خطتها في الإنتاج على تحويل المؤسسات الطبية لشركات مساهمة يمكن طرحها في الأسواق المالية لزيادة التنافسية والرقابة وتحسين الكفاءة.

كما تأتي تركيا كذلك كمستورد رئيسي نظراً لضخامة سوقها مقارنة ببقية الدول إضافة إلى كل من الإمارات ومصر وإيران والأردن، فيما تعتبر بقية الدول كقطر وعمان والبحرين واليمن وسورية دولاً ضعيفة على مستوى الاستيراد والتصدير وذلك يعود لصغر حجم السوق نسبة لبقية الدول.

[20] Vision 2023 and action plan، TURKEY'S PHARMACEUTICAL SECTOR ، AIFD، https://pwc.to/2YK7oFF

[21] راجع تصنيع الأدوية محلياً في دبي تغير قواعد اللعبة، البيان، 27 نيسان 2019، https://bit.ly/3dqjat5

الشكل (2) أصحاب الحصص الأكبر من التجارة الطبية في الشرق الأوسط 2017

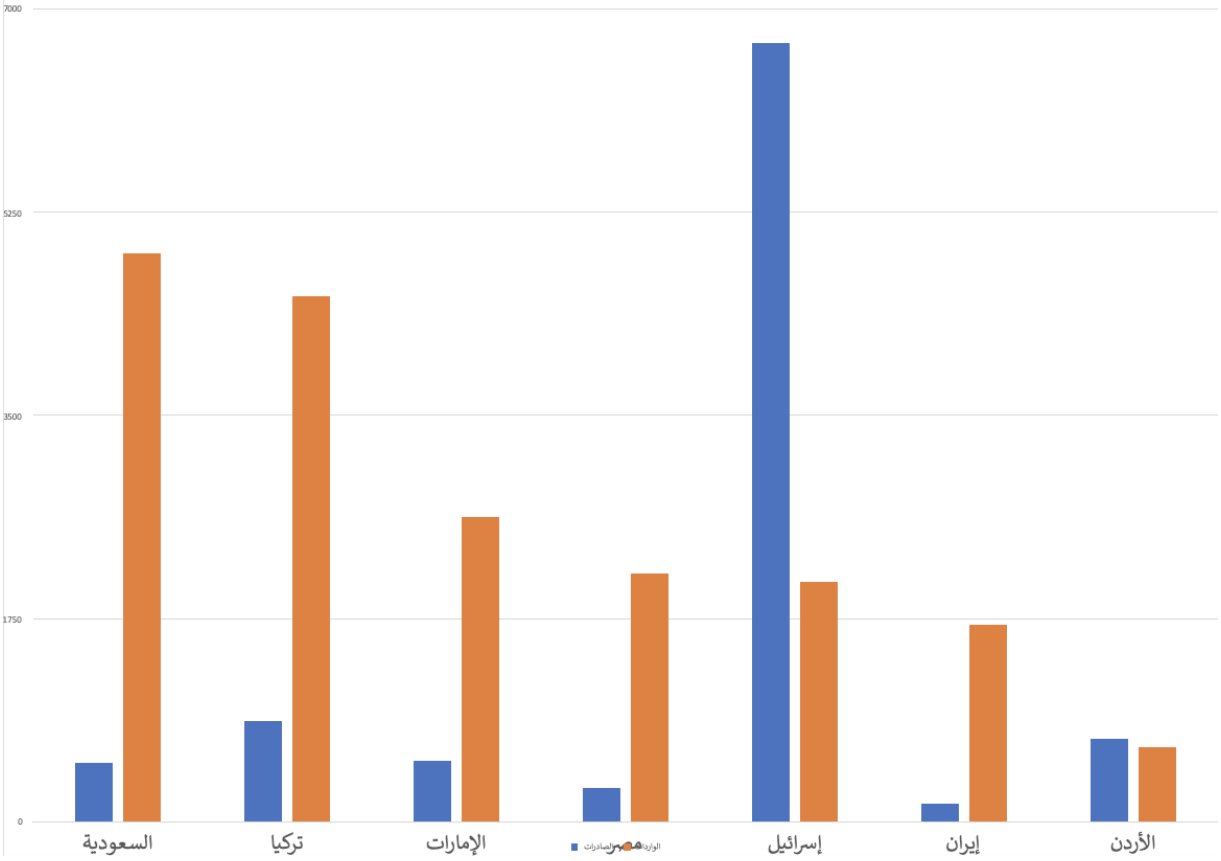

علماً أن الأرقام في الشكل أعلاه تطورت بشكل كبير ففي العام الماضي (2019) ارتفعت صادرات تركيا إلى قرابة 3 مليار دولار، ومصر إلى مايزيد عن نصف مليار، والسعودية إلى قرابة 850 مليوناً، والأردن إلى قرابة 800 مليوناً، أما إسرائيل فقد ارتفعت صادراتها إلى 8.5 مليار دولار أمريكي لتبقى في صدارة دول المنطقة المنتجة للمواد الطبية.

ورغم هذه الأرقام فإن صادرات دول منطقة الشرق الأوسط تعد بسيطة جداً ومتواضعة إذا ما قورنت بدول أخرى (الشكل رقم 3)[22] فإيطاليا على سبيل المثال صدرت قرابة 43 مليار دولار من المستلزمات الطبية في عام 2019 وأسبانيا 17 ملياراً، أما ألمانيا فقد صدرت ما يزيد عن 136 ملياراً، إذ لا تزال تجارة المواد الطبية في دول المنطقة لا تأخذ أهمية كبيرة لدى الحكومات باستثناء تركيا واسرائيل والأردن.

الشكل رقم (3) صادرات أكبر المصدرين من دول المنطقة مقارنة ببعض الدول المتقدمة للعام 2019

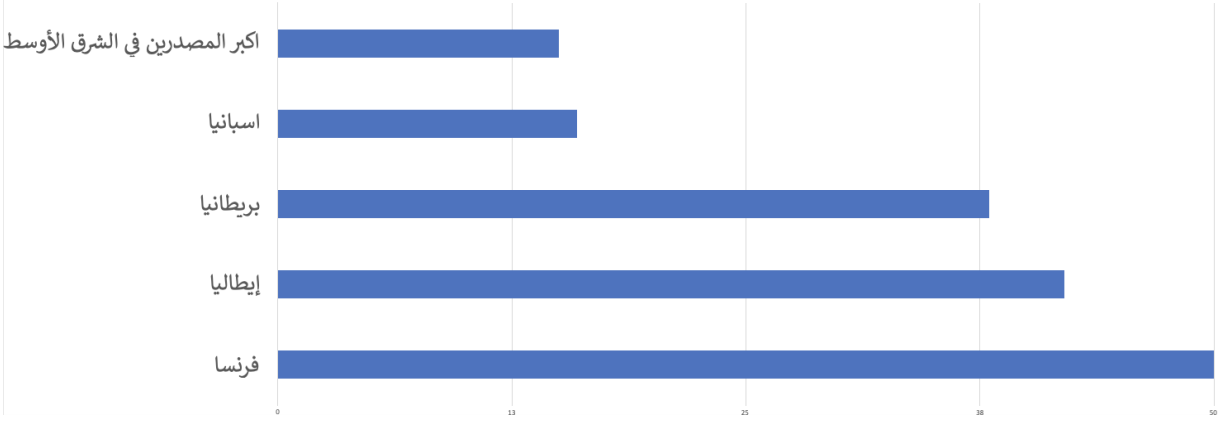

[22] قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، WTO.org

ثالثاً: تجارة المستلزمات الطبية في الشرق الأوسط خلال أزمة كوفيد 19

مع توسع أزمة كوفيد 19، بدت حكومات المنطقة أمام تحدٍ كبير لتأمين مستلزمات شعوبها الطبية بجانب الغذائية خاصة مع الحظر وتخفيض حركة التجارة الدولية والنزوع نحو "الحلول القومية" التي اتبعتها الدول الكبرى، فأصبحت مستويات التعاون أقل من أي وقت سابق.

من الملاحظ أن سلوك الدول في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية في حالة الأزمات لا يختلف كثيراً عن سلوك الأفراد حيث يلجئون للحلول الأنانية وتفضيل الذات إضافة لتجاوز القانون واستغلال الفرص لتحقيق المكاسب وتعزيز المواقع.

نظراً لانخفاض إنفاق دول المنطقة على قطاعها الصحي نسبياً، فسرعان ما ظهرت الحاجة والعجز تجاه الأزمة، وبدأ الحديث عن نقص في المعدات اللازمة لمواجهتها، علاوة على نقص الأسرة والكفاءات تواجه دول المنطقة نقصاً في المعدات والتجهيزات الطبية والأدوية اللازمة لمواجهة الوباء، ومن أبرز المستلزمات التي ارتفع الطلب عليها كانت الكمامات الطبية و المعقمات واللباس الطبي وغيرها من وسائل الوقاية إضافة لأجهزة التنفس وبعض أنواع الأدوية حيث ارتفع الطلب على عدد واسع من المستلزمات اللازمة لمجابهة الوباء، انظر الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1) أبرز المواد الطبية المتعلقة بفيروس كورونا والتى يتم الطلب عليها عالمياً	
1	HS - 220710 - Undenatured ethyl alcohol of an alcoholic strength by volume of 80 % vol or higher (كحول ٨٠% فما فوق)
2	HS - 284700 - Hydrogen peroxide، whether or not solidified with urea بيروكسيد الهيدروجين
3	HS - 340130 - Organic surfaceActive products and preparations for washing the skin، in the form of liquid or cream and put up for retail sale، whether or not containing soap (مستحضرات فعالة لغسل الجلد)
4	HS - 380894 - Disinfectants (المطهرات)
5	HS - 392620 - Articles of apparel and clothing accessories (including gloves ملابس الوقاية والقفازات
6	HS - 401511 - Surgical tools التجهيزات اللازمة للجراحة
7	HS - 841920 - Medical، surgical or laboratory sterilisers التجهيزات المخبرية والطبية
8	HS - 901812 - Ultrasonic scanning apparatus اجهزة المسح فوق الصوتى
9	HS - 901831 - Syringes، with or without needles المحاقن والأبر
10	HS - 901832 - Tubular metal needles and needles for sutures تجهيزات الجروح
11	HS - 901920 - Ozone therapy، oxygen therapy، aerosol therapy، artificial respiration or other therapeutic respiration apparatus معدات التنفس الصناعى والأوكسجين
12	HS - 902000 - Other breathing appliances and gas masks، excluding protective masks having neither mechanical parts nor replaceable filters أجهزة التنفس والأقنعة
13	HS - 902212 - Computed tomography apparatus أجهزة التصوير المتطورة
14	HS - 902214 - Other، for medical، surgical or veterinary use مواد أخرى للأعمال الطبية والجراحية ..
المصدر: منظمة التجارة العالمية	

وعلى الفور سارعت معظم دول المنطقة لحظر عمليات تصدير المواد الطبية وتحولت المنتجات الطبية اللازمة لمكافحة الفيروس فجأة لمخزون استراتيجي مهم يجب حمايته كأي ثروة من ثروات الدولة والبعض اعتبر أن الأمن الوطني مرتبط بتوافر المواد اللازمة لمكافحة الفيروس.

الدول الشرق أوسطية لأول مرة تواجه طلباً على المعدات الطبية يساوي عدد سكانها مرات متعددة كما في حالة قناع الوجه والمطهرات، هنا ظهر أن الدول التي لديها عدد سكان كبير على الرغم من أن حاجتها ستكون أكبر ولكنها قادرة على استثمار السكان في عمليات إنتاج أسرع.

لقد اتجهت دول العالم بما فيها دول المنطقة إلى الاستيراد على الفور، حيث نلاحظ أنّ أغلب المواد التي جرى الطلب عليها هي المطهرات والكمامات والألبسة الواقية إضافة إلى أجهزة التنفس والأدوية المحتملة للفيروس، مع أجهزة الكشف المبكر عن الفيروس وأي تقنيات محتملة للعلاج أو الكشف عن المرض.

ويعتبر جزء جيد من هذه المنتجات سلعاً بسيطة يمكن إنتاجها محلياً ولا تحتاج إلى استثمار مالي ضخم أو تكنولوجيا خاصة، لذا نجد أن دولاً كتركيا وإيران ومصر اتجهت لإنتاج الألبسة والكمامات والمواد المطهرة مستندة إلى توفر العمالة لديها، الأمر الذي انتهى إلى تصدير بعض هذه المنتجات كما في حالة تركيا، فيما وجدت دول أخرى نفسها عاجزة عن فعل شيء أمام ضغط الطلب الشديد كمعظم دول الخليج التي بدأت تبحث عن مصادر لاستيراد هذه المواد حتى لو بأسعار مضاعفة مرات عدة.

تركز الطلب في دول المنطقة على السلع الموضحة في الجدول أعلاه إضافة للرعاية الصحية المنزلية والمتابعة و التمريض وفي المقابل انخفض الطلب بشكل شديد على الجوانب الطبية المتعلقة بالتجميل والسياحة الطبية ومستلزماتهما ونتيجة الطلب الشديد على السلع الخاصة بالوقاية والعلاج ارتفعت الأسعار بشكل جنوني فالكمامات ارتفعت أكثر من عشرة أضعاف مثلاً في معظم دول المنطقة وعمدت تركيا إلى توفيرها مجاناً لتقليل التنافس والاحتكار فيما استخدمت معظم الدول العربية الفنادق والمنشأت السياحية لسد نقص الأبنية الحاصل لديها وذلك من أجل عمليات الحجر الصحي والتعافي.

رابعاً: تأمين المستلزمات الطبية

وفي سبيل تأمين المستلزمات الطبية وسد فجوة الطلب اتبعت دول المنطقة أساليب وسياسات مختلفة تتناسب مع وضعها الاقتصادي والسياسي، فإيران والنظام السوري اتجها لاستثمار الجائحة من أجل رفع العقوبات عنهما متبعين في سبيل ذلك حراكاً دبلوماسياً واسع النطاق[23] وحججهم في ذلك أن الحصار الاقتصادي والقيود على حركة التجارة تعرقل عمليات مكافحة الفيروس، وبالتالي توسيع عمليات التجارة من صادرات وواردات بما فيها النفطية من أجل تحصيل موارد لمكافحة الفايروس، هذه هي الفلسفة التي اعتمدتها هذه الدول في مطالبتها برفع الحصار وحججها أن مواردها المالية غير كافية لاستيراد مستلزمات شعوبها الطبية في ظل أزمة غير مسبوقة، فإيران لجأت لأول مرة منذ عقود للطلب من صندوق النقد الدولي قرضاً بخمسة مليارات دولار لسد لتأمين الاحتياجات الطبية.

فيما وجد الجيش المصري الفرصة سانحة لاستكمال هيمنته على القطاع الاقتصادي في البلاد فقامت وزارة التجارة المصرية بحصر عمليات البيع من قبل المنتجين والمستوردين للمواد الطبية بيد الهيئة المصرية للشراء الموحد الذي يرأسها اللواء بهاء زين الدين[24] ورأت وزيرة التجارة أنها فرصة لإحلال الواردات في إشارة إلى استبدالها بمنتجات محلية وهي خطوة قام الجيش على الفور بتنفيذها ببناء خطوط إنتاج جديدة لسد فجوة الطلب[25].

وحرصت تركيا على سياسة تعزيز الموقع التجاري من خلال إبراز قوة جهازها الإنتاجي خاصة في وقت الأزمات وذلك عبر تصدير شحنات متفرقة إلى عدد من دول العالم في الوقت الذي تكافح فيه هذه الدول للحصول على مثل هذه الكميات، وفي ظل فرض عدد كبير من الدول حظراً على عمليات تصدير المواد الطبية، إذ صدرت تركيا شحنات مواد طبية إلى أوربا وأميركا وإسرائيل وإيران وعدد آخر، وأعلنت تركيا عن تطويرها لخط إنتاج لأجهزة تنفس محلية الصنع[26] الأمر الذي سيعزز السياسة المتبعة من

[23] ظريف يطالب برفع العقوبات من سورية، العربية نت، 20 نيسان 2020، https://ara.tv/wyktp
[24] اليوم السابع، 30 آذار 2020، https://bit.ly/2SodHuA
[25] راجع تصريحات متحدث باسم مجلس النواب لشكر الجيش على إنتاج المستلزمات الطبية، مصراوي، 28 نيسان 2020، https://bit.ly/2W9LUPl
[26] تصريح وزير الصحة حول تزويد المشافي التركية بأجهزة تنفس محلية الصنع، الأناضول، 27 نيسان 2020، https://bit.ly/2WeS9Sj

قبل تركيا التي استطاعت على مايبدو تحقيق الكفاية وبدأت فعلياً بالتوجه نحو السوق الخارجي لتصدير بعض الأجهزة والتي تعتبر محل طلب واسع هذه الأيام.

وانطلاقاً من رؤية إسرائيل لمواجهة الوباء على أنها مسألة أمن قومي تم تكليف الجيش والموساد بعمليات التجارة وليس المؤسسات التقليدية مما يعني أن إسرائيل تنظر للعملية ليس في إطار اقتصادي ولكن في إطار خطر وجودي يستهدفها مما دفع الموساد لاستخدام كل الوسائل بما فيها سرقة المعدات الطبية[27] والقيام بصفقات أمنية وسياسية في سبيل تأمين ما يلزم تأمينه.

وفي حالة الأردن التي تمتلك صناعة طبية جيدة نسبياً، وفي ظل الخسائر الاقتصادية الفادحة التي ضربت اقتصادها تسعى البلاد لتصدير الفائض[28] من المستلزمات الطبية بغية تأمين القطع الأجنبي اللازم لتأمين جزء من مستورداتها الأساسية وذلك بعد أن كانت قد منعت عمليات التصدير قبل شهرين تقريباً.

أما لبنان فلديه مشاكل كبيرة اقتصادية أبرزها مشكلة الدين العام اللبناني والأزمة المالية التي تعصف بالبلاد، الأمر الذي منع لبنان من تطوير قطاعه الصحي واعتمد نسبياً على تبرعات طبية من فرنسا ودول أخرى مع إعطاء أولوية لتأمين الأساسيات الطبية في ظل الأزمة التي يُتوقع أن تستمر ولكن المستوردين عانوا ولا يزالون من شح في تأمين الدولار في الأسواق اللبنانية، ومع بداية شهر أيار وقع رئيس الحكومة على خطة إصلاح أساسها الاعتماد على صندوق النقد الدولي في تأمين القطع الأجنبي اللازم لمكافحة الوباء.

أما السعودية فقد أوقفت تصدير المنتجات الطبية منتصف شهر أذار[29] واتجهت نحو الأسواق العالمية بعروض مالية ضخمة لاستيراد المستلزمات الطبية مستندة إلى حزمة مالية ضخمة تصل إلى 70 مليار ريال سعودي لتأمين مستلزماتها[30] كما استمرت في عمليات الصرف وقدمت نصف مليار دولار للمؤسسات الدولية[31] لتجاوز أزمة كورونا في محاولة للبقاء بين العشرين الكبار في العالم الصناعي.

ورغم مشاكلها مع الهند بسبب قضية الملياردير الهندي الذي هرب من قطاع الصحة الإماراتي وصاحب أكبر شركات الصحة في الإمارات بعد أزمة مالية، اتجهت

[27] تصريح وزير الأمن الإسرائيلي، عرب 48، 6 نيسان 2020، https://bit.ly/3fgICTE
[28] الحرة، 20 نيسان 2020، https://arbne.ws/2y5fqhK
[29] الكلمة أون لاين، 19 اذار 2020، https://www.alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=465433
[30] حزمة جديدة لدعم القطاع الخاص، العربية نت، 15 نيسان 2020، https://ara.tv/phag9
[31] صحيفة عاجل 22 نيسان 2020، https://ajel.sa/2HBzd5/

الإمارات إلى الهند لطلب مواد طبية كبيرة[32] استطاعت تأمينها وإيصال جزء منها إلى إسرائيل فيما بدا أنها صفقات مصالح وضغط من جميع الأطراف.

ونستطيع أن نرصد عبر الجدول رقم (2) أبرز سياسات الدول في المنطقة وتأثيراتها على التجارة والموقع التجاري لهذه الدول في الوقت الراهن والمستقبلي.

[32] الشرق الأوسط أونلاين، 19 نيسان 2020، https://bit.ly/2ycSZqE

الجدول رقم (2) أبرز السياسات التجارية لدى دول المنطقة لتأمين الاحتياجات الطبية خلال جائحة كورونا		
البلد	**أبرز القرارات**	**الأهداف**
تركيا	1. حظر تصدير الكمامات وملابس الوقاية والنظارات الطبية إلا بترخيص مسبق. 2. تصدير مواد طبية لدول العالم.	حصر تصدير المواد الطبية بيد الحكومة، وتعميم نظام تصدير يعتمد على تسويق مركز تركيا التجارى كشريك مستقبلى قوى.
إسرائيل	1. اعتبار تأمين المواد الطبية قضية أمن وطني، وتوكيل الجيش والمخابرات بالمهمة 2. اتباع سياسات قرصنة وسرقة و اللجوء للسوق السوداء لتأمين المستلزمات.	تحويل التجارة الطبية لمسألة أمنية يمكن معها استخدام كل الأساليب لتأمين المستلزمات بما فيها عقد صفقات سياسية أو أمنية.
مصر	1. تشغيل خطوط انتاج لتأمين العجز من قبل الجيش 2. إجبار المنتجين والمستوردين على البيع للقطاع الحكومي	استكمال لهيمنة الجيش والأمن على القطاعات الاقتصادية والإنتاجية.
إيران	1. الاعتماد على الإنتاج المحلي 2. قرصنة حسابات موظفي منظمة الصحة العالمية	مستفيدة من أزمات سابقة من ضعف الانفتاح على العالم الخارجي سارعت إيران إلى تأمين انتاجها بعقلية أن الوباء هو هجوم بيولوجي لابد من معرفة مصدره.
الإمارات	1. صفقة أدوية كبيرة من الهند. 2. تأمين شحنات كبيرة من الأجهزة الطبية لإسرائيل 3. تطبيقات الكترونية للإرشاد و المساعدة في كشف المرض	مستفيدة من أزمة المليونير الهندي الذي فر من قطاع الصحة الإماراتي قبل أشهر ضغطت الإمارات على الهند لتأمين كميات كبيرة من أدوية وتجهيزات سرعان ما تخلت عن القسم الأكبر منها لصالح إسرائيل في اتفاق غير معلن بين الأجهزة الأمنية.
السعودية	1. تبرعات للمؤسسات الدولية بنصف مليار دولار 2. شراء بأسعار عالية	في إطار رئاستها لمجموعة العشرين تبرعت السعودية للمنظمات الدولية لمكافحة الوباء بغية ضمان موقعها بين الدول الصناعية المتقدمة بينما استمرت بعمليات شراء حتى لو بأسعار مرتفعة لتأمين احتياجاتها الطبية.
الأردن	1. تصدير الفائض بعد الاكتفاء	في ظل توقعاتها بانخفاض المساعدات الموجهة لها واستناداً لقطاع طبي جيد نسبياً تسعى الأردن لتصدير بعض المنتجات إلى دول الخليج ودول أخرى للاستفادة من القطع الأجنبي المتأتي من عمليات التصدير.

خلاصة

نستطيع أن نلاحظ أن دولة كإيران استطاعت تأمين مستلزماتها الطبية داخلياً مستفيدة من حجم العمالة الكبير لديها ولكنها فشلت في مساعيها للاستفادة من الأزمة لفك العقوبات عنها وتحصيل موارد أكبر خاصة في ظل انخفاض سعر النفط والاتهامات لها بتصدير الفيروس لدول الشرق الأوسط والتي تم تعظيم استثمارها لخدمة أطراف متصارعة، وفي ظل الظروف الراهنة لا يعتقد أن إيران ستتمكن من أن تحسن من موقعها التجاري في الجانب الطبي الدوائي والتجهيزات الطبية لأسباب تتعلق بتركيزها على تأمين المستلزمات الغذائية الرئيسية ومحاولة تأمين كلف عملياتها المنتشرة خارج الحدود، ولكنها تبقى سوق كبيرة للاستثمارات الطبية وما سيمنع الشركات الدولية من الدخول هو الوضع المتردي اقتصادياً والعقوبات المفروضة على النظام.

وفي الحالة السورية نجد أن الحرب أنهكت القطاع الصحي وخرجت معظم شركات الدواء عن التصنيع ومع توقع عقوبات اقتصادية على النظام بموجب قانون سيزر الشهر المقبل فإنه ما من انتاج أكبر في الفترة المقبلة وستبقى سورية بمختلف مناطقها وتقسيماتها، محتاجة لاستيراد مواد طبية عن طريق مساعدات من منظمات دولية.

ويواجه العراق مشاكل في تأمين الاحتياجات لسد العجز في المستلزمات وتأتي هذه المشاكل من انخفاض سعر النفط التي يعتمد عليها بالدرجة الأولى وبالتالي لدى العراق مشاكل داخلية وأوليات أكبر من التركيز على التصنيع واعتماد سياسية تصدير أو تموضع تجاري أكبر.

أما لبنان فهو اليوم يكافح للخروج من أزمة انهيار سعر الصرف الذي خفض الليرة بأكثر من 150% خلال بضعة أشهر وارتفعت على إثرها الأسعار، وفي ظل هذه الظروف خرجت كميات كبيرة من رؤوس الأموال ولا يعتقد أن الحكومة أو القطاع الخاص سيستطيع تصنيع مستلزماته.

ورغم الموارد المحدودة في الأردن إلا أن استقرارها النسبي وتوفير بيئة تنافسية وتحسين شروط الاستثمار سيعزز من قدرات المؤسسات الطبية العاملة في

الأردن على التصدير ويتوقع أن تعيد الأردن دراسة قطاعها الطبي ليتم دعمه بشكل أكبر وبالتالي تعزيز مركزها التجاري في المنطقة.

وفي حالة مصر فقد استثمرت مؤسسة الجيش الفجوة في الطلب وبدء ببناء مصانع وخطوط إنتاج ليواجه الطلب المتزايد في السوق المحلية ودول الجوار ويتوقع أن يهيمن الجيش على هذه الصناعة في المستقبل ولكن جودة الصناعة الطبية ستبقى متدنية بما لا يسمح لمصر بتعزيز موقعها ولكن دخول الجيش ربما سيشكل عامل طرد للمؤسسات الطبية التي ستهتم بالسوق المصري الكبير لتعزيز عمليات الإنتاج.

وفي حالة تركيا فإن الخطط الطموحة التي تبنتها يبدو أنها بخير في ظل قدرتها على استثمار الوضع لصالح تعزيز موقع تجاري إقليمي ودولي عن طريق تصدير كميات بسيطة لمعظم الدول تشكل عينات من الجودة التركية في ظل ظروف صعبة ولكن هذا سيعود عليها في الأشهر والسنوات المقبلة بالكثير من الشراكات والعقود مما سيدفع القطاع الطبي التركي نحو الأمام بشكل كبير وربما سيعول عليه في تحقيق موارد أكبر للخزينة كقطاع تصدير وعندما تعود الأوضاع لوضعها فإن السياحة الطبية التركية ستعود أكبر مما كانت عليه نظراً لقوة القطاع الطبي.

وفي حالة إسرائيل التي تركز على البحث العلمي والاستثمار في التكنولوجيا الطبية فقد تبين أنها تركز على إنتاج نماذج وابتكارات أكثر من التركيز على مضاعفة قدرتها على تصدير كميات كبيرة وبالتالي فإن موقعها التجاري الإقليمي والدولي الطبي لن يتغير كثيراً في المستقبل، ولكن سيذكر العالم أنها سرقت تجهيزات طبية وأنها اعتمدت على أطباء عرب كانت تمارس ضدهم صوراً مختلفة من العنصرية .

أما الفرص الواعدة فستأتي من دول الخليج التي يبدو أنها تنبهت جيداً لهذا القطاع الاستراتيجي لذا فمن المتوقع أننا سنشهد إنشاء واستقطاب معامل وشركات ومؤسسات طبية في المستقبل القريب خاصة في حالة السعودية والإمارات اللتان تمتلكان موارد مالية جيدة ولكن عمليات التصدير ستحتاج وقت طويل للظهور للعلن وسيكون ذلك أيضاً رهناً بالجودة وسمعة المنتجات المتوقع تطويرها.

إدراك IDRAK

نفكر لنعمل

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS

إدراك IDRAK